توقعات بنشاط قوي للسوق مدعوماً برفض قضية «الفوارس» وشراء قوي على «زين» وأغلب شركات الخرافي

ارتفاع
المؤشر 46,3 نقطة
وتداول 213,5 مليون سهم
قيمتها 41,1 مليون دينار

هشام أبوشادي

استحواذ قيمة تداول أسهم 8 شركات على 60,8٪ من القيمة الإجمالية

قفزت المؤشرات العامة لسوق الكويت للأوراق المالية امس لمستويات قياسية خاصة قيمة التداول التي ارتفعت بنسبة 51٪ مقارنة بأول من امس، وذلك بدعم من القوة الشرائية التي شملت العديد من الأسهم في مختلف القطاعات خاصة اغلب اسهم الشركات الرخيصة نتيجة تزايد عمليات التصعيد من اغلب المجاميع الاستثمارية لرفع قيم اصولها وتجميل ميزانية نهاية العام الذي يقترب من نهايته. وازدادت القوة الشرائية على سهم زين الذي استحوذت قيمة تداوله على 26,7٪ من اجمالي القيمة وذلك بدعم من المعلومات الخاصة بموافقة مجموعة استثمارية كبيرة على توفير النسبة المتبقية من صفقة بيع 46٪ في زين الأمر الذي كان له تأثير إيجابي قوي على السوق وأسهم الشركات التي حققت مكاسب سوقية جيدة مع توقعات بأن تشهد هذه الأسهم نشاطا قويا في تداولات اليوم بدعم من قرار المحكمة الذي صدر عقب تداولات امس مباشرة برفض الدعوى التي رفعتها شركة الفوارس لوقف عمليات الفحص النافي للجهالة، ومن شأن هذا الحكم ان يبدد اي مخاوف اعترت الاوساط الاستثمارية من عدم اتمام الصفقة خاصة ان النسبة التي اتفق عليها والبالغة 46٪ اصبحت مضمونة، لذلك فإن السوق يتوقع ان يشهد نقلة نوعية في نشاطه خاصة أن موعد اتمام الصفقة بات قريبا، والمحدد في منتصف يناير المقبل كما يدعم هذا النشاط التحرك شبه الجماعي للمجاميع الاستثمارية لتصعيد اسهم شركاتها.

المؤشرات العامة

ارتفع المؤشر العام للبورصة 46,3 نقطة ليغلق على 6865,8 نقطة بارتفاع نسبته 0,68٪ مقارنة بأول من امس، كذلك ارتفع المؤشر الوزني 1,99 نقطة ليغلق على 476,62 نقطة بارتفاع نسبته 0,42٪ مقارنة بأول من امس. وبلغ اجمالي الاسهم المتداولة 213,5 مليون سهم نفذت من خلال 3867 صفقة قيمتها 41,1 مليون دينار. وجرى التداول على اسهم 123 شركة من اصل 215 شركة مدرجة ارتفعت اسعار اسهم 60 شركة وتراجعت اسعار اسهم 22 شركة وحافظت اسهم 41 شركة على اسعارها و92 شركة لم يشملها النشاط. تصدر قطاع الخدمات النشاط من حيث القيمة، اذ تم تداول 61,2 مليون سهم نفذت من خلال 1241 صفقة قيمتها 21 مليون دينار. واحتل قطاع الشركات الاستثمارية المركز الثاني من حيث القيمة، اذ تم تداول 73,9 مليون سهم نفذت من خلال 1197 صفقة قيمتها 7,5 ملايين دينار. وجاء قطاع العقار في المركز الثالث من حيث القيمة اذ تم تداول 53 مليون سهم نفذت من خلال 787 صفقة قيمتها 4,5 ملايين دينار. وحصل قطاع البنوك على المركز الرابع من حيث القيمة، اذ تم تداول 5,7 ملايين سهم نفذت من خلال 178 صفقة، قيمتها 4,28 ملايين دينار. وجاء قطاع الصناعة في المركز الخامس من حيث القيمة، اذ تم تداول 5,1 ملايين سهم نفذت من خلال 233 صفقة قيمتها 2,2 مليون دينار.

على الرغم من ان قرار المحكمة امس برفض الدعوى المرفوعة من شركة الفوارس كان متوقعا وقد اشرنا الى ذلك في تقارير سابقة لـ «الأنباء» الا ان صدور هذا القرار انهى تماما اي عراقيل امام اتمام الصفقة التي تشهد اجراءات اتمامها وتيرة سريعة، ومن شأن ذلك ان تشهد السيولة المالية الموجهة للسوق. زيادة ملموسة ان كانت هذه السيولة سيغلب عليها طابع المضاربات السريعة في ظل الزخم الإيجابي القوي الذي توفره التطورات الإيجابية الملحوظة حول صفقة زين، حيث يتوقع في الفترة الحالية ان تتركز السيولة ذات الاتجاهات المضاربية على أسهم الشركات الرخيصة خاصة ان أسعارها وصلت لمستويات لم تشهدها من قبل رغم الصعوبات المالية التي تواجهها اغلب هذه الشركات، وفي مقابل ذلك، عمليات بناء المراكز المالية ستستمر على أسهم الشركات القيادية والكبيرة خاصة البنوك.

آلية التداول

باستثناء ارتفاع سعر سهم بنك المتحد في تداولات ضعيفة، فقد حافظت باقي أسهم البنوك على أسعارها ثابتة دون تغيير، الأمر الذي يظهر سعي المحافظ والصناديق الاستثمارية للقيام بعمليات بناء مراكز مالية على أسهم البنوك بأقل الأسعار الممكنة خاصة على سهمي البنك الوطني وبيتك. وحققت أغلب أسهم الشركات الاستثمارية ارتفاعا في أسعارها في تداولات مرتفعة خاصة على أسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي في قطاع الاستثمار كسهم الاستثمارات الوطنية وسهم الساحل للتنمية والمال للاستثمار واستمرت التداولات المرتفعة على سهم الأهلية القابضة الذي حقق انخفاضا محدودا في سعره، فيما سجل سهم ايفا انخفاضا ملحوظا في سعره في تداولات ضعيفة. وفي قطاع العقار شهدت أغلب أسهم القطاع ارتفاعا في أسعارها في تداولات مرتفعة على بعض الأسهم، خاصة سهم لؤلؤة العقارية الذي حقق ارتفاعا ملحوظا في سعره، كما شهد سهم أبيار للتطوير العقاري ارتفاعا نسبيا في سعره وتداولاته.

وشهد سهم المباني القابضة ارتفاعا في سعره ايضا في إطار عمليات التصعيد على السهم، كما واصل سهم إنجازات الارتفاع بالحد الأعلى في تداولات مرتفعة في إطار عمليات تصعيد السهم لمستويات فوق حاجز الـ 100 فلس بدعم من الأرباح التي حققتها الشركة من بيع كامل طوابقها في برج الداو والبالغة 3,4 ملايين دينار. على الرغم من التداولات الضعيفة لأسهم الشركات الصناعية إلا ان أغلبها حقق ارتفاعا في أسعارها خاصة أسهم الشركات التابعة لمجموعة الخرافي في القطاع. وعلى الرغم من التداولات النشطة على سهم زين إلا ان سعره ظل ثابتا في الوقت الذي حققت فيه أغلب أسهم الشركات الخدماتية ارتفاعا في أسعارها في تداولات نشطة خاصة أسهم الشركات الرخيصة في القطاع والتي تشهد عمليات تصعيد واضحة لليوم الثاني على التوالي من قبل المجاميع الاستثمارية التابعة لها هذه الشركات، وهذا يتضح من خلال التداولات الضعيفة التي تشهدها هذه الأسهم نتيجة ضعف المعروض منها مقابل وتيرة ارتفاع أسعارها العالية، وقد استحوذت قيمة تداول أسهم 8 شركات على 60,8٪ من القيمة الإجمالية للشركات التي شملها التداول والبالغ عددها 123 شركة.

أوساط المتداولين يتطلعون الى نقلة نوعية للسوق (محمد ماهر)

أرقام وموشرات

- استحوذت قيمة تداول اسهم 8 شركات والبالغة 45 مليون دينار على 60,8٪ من اجمالي القيمة، وهذه الشركات هي: الوطني، الاستثمارات، المال، المباني، اجيليتي، زين، ايفا فنادق، مشاعر.
- استحوذت قيمة تداول سهم زين البالغة 11 مليون دينار على 26,7٪ من اجمالي القيمة.
- حققت مؤشرات جميع القطاعات ارتفاعا اعلاها قطاع الخدمات بمقدار 160,2 نقطة، تلاه الصناعة بمقدار 36 نقطة، تلاه البنوك بمقدار 23,4 نقطة، تلاه العقار بمقدار 23,4 نقطة.

مجلس إدارة «عمار» يقرر الاندماج في «المسار»

قالت شركة عمار للتمويل والإجارة (عمار) على موقع البورصة ان مجلس إدارة الشركة المنعقد أول من أمس قد اتخذ قرارا بالبدء في إجراء مفاوضات الاندماج بطريق الضم مع شركة المسار للإجارة والاستثمار (المسار) بحيث سيترتب على هذا الاندماج حل شركة عمار وضم كل موجوداتها واصولها وخصومها مع شركة المسار، وذلك وفقا للتوجهات والأطر التالية:

1ـ تهدف عملية الاندماج بطريق الضم الى تكوين شركة استثمارية تقدم خدمات مالية متنوعة قادرة على الحصول على قاعدة اكبر من العملاء الأفراد والمؤسسات (من خلال وجود فريق عمل ذي خبرة متميزة في قطاعات مختلفة، والتعاون التشغيلي والبيع المتبادل وتقديم خدمة الوساطة المالية وإدارة الأصول) هذا فضلا عن تكوين شركة ذات مركز مالي وملاءة مالية أفضل مقارنة بكل شركة على حدة، ما سيعزز قدرة شركة المسار على تقديم الخدمات بشكل تنافسي وبالتالي زيادة الربحية.

ومن شأن تجمع هذه الخبرات والطاقات في كيان واحد ان يمثل قيمة مضافة للمساهمين، والى تكوين شركة ذات أسهم أكثر جاذبية للمستثمرين، كما ان عملية الاندماج ستوفر قدرات مالية اكبر ما سيساعد على دخول اسواق متنوعة وذلك لدعم النمو والتنمية المستقبلية الأمر الذي سينعكس ايجابا على المساهمين فيها من خلال استغلال الفوائض النقدية بفاعلية في تمويل الأفراد والوساطة المالية وإدارة الأصول على النحو المطلوب.

2ـ حيث ان كل من شركة عمار وشركة المسار خاضعتان لرقابة بنك الكويت المركزي فانه واستنادا الى القرار الوزاري رقم (60) لسنة 1992 بشأن إجراءات وأوضاع وشروط اندماج الشركات وكيفية تقويم أصولها، فلن يتم الشروع بإجراءات الاندماج الا بعد الحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة وصدور قرار من المحكمة الكلية باعتماد تعيين صافي عبدالعزيز عبدالرزاق المطوع بالتعاون مع «كي بي ا جي» للقيام بعملية اعداد تقرير تقييم الأصول والالتزامات العائدة للشركتين او اى خبير قد تعينه وزارة التجارة والصناعة والمحكمة الكلية بهذا الخصوص.

3ـ ان اتمام عملية الاندماج بشكل نهائي سوف يكون مرهونا بموافقة الجمعية العامة غير العادية للشركتين.

4ـ لقد قامت الشركة بتسمية صافي عبدالعزيز عبدالرزاق المطوع بالتعاون مع «كي بي ام جي» للقيام بعملية اعداد تقرير تقييم الأصول والالتزامات العائدة للشركتين وهذا الأمر مرهون بالحصول على موافقة وزارة التجارة والصناعة وصدور قرار من المحكمة الكلية باعتماد تعيين الخبير.

5ـ لقد تم تفويض رئيس مجلس إدارة شركة عمار بالتوقيع نيابة عن الشركة على كل مستند او اتفاقية تتطلبها عملية الاندماج ومتابعة الأمر مع الجهات المعنية.

6ـ سوف تقوم شركة عمار بتزويد إدارة السوق بكافة التطورات والموافقات المتعلقة بعملية الاندماج من الجهات الرقابية المعنية هذه فور الحصول عليها وعليه سوف تعاد الشركة الى التداول اعتبارا من اليوم.

مقارنة مع أصول بلغت 10,42 مليارات دينار في نهاية 2007

«كامكو»: 17,3٪ نسبة انخفاض أصول قطاع الشركات الاستثمارية المدرجة لتصل إلى حوالي 8,62 مليارات دينار في سبتمبر 2010

تقرير

قالت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول (كامكو) في تقرير لها حول وضع الميزانية المجمعة وربحية قطاع الشركات الاستثمارية المدرجة في بورصة الكويت، ان قطاع الشركات الاستثمارية المدرجة شهد خلال السنوات الماضية التي سبقت حدوث الأزمة المالية قفزة نوعية في حجم الأصول نتيجة الأرباح التي حققتها تلك الشركات خلال الفترة نفسها، حيث نالت ثقة عدد كبير من المستثمرين الذين يرغبون في الحصول على أفضل العوائد.

وأشارت الى انه مع بدء الأزمة المالية في سبتمبر من عام 2008 كان قطاع الشركات الاستثمارية من أكثر القطاعات المتضررة في انخفاض قيمة أصولها نتيجة الخسائر الفادحة التي لحقت بأسعار الأسهم وتقييم الاستثمارات، حيث انخفضت أصول القطاع بنسبة 17,3٪ لتصل إلى حوالي 8,62 مليارات دينار في سبتمبر 2010 مقارنة مع أصول بلغت 10,42 مليارات في نهاية عام 2007، وكانت أصول قطاع الشركات الاستثمارية شهدت أعلى نمو خلال عام 2007 بنسبة 35٪ ليصل حجم الأصول إلى 10,42 مليارات دينار مقارنة مع 7,73 مليارات دينار في نهاية عام 2006، وقد أتت هذه الارتفاعات نتيجة زيادة عوائد الاستثمار من خلال التوسع في السوق وزيادة حجم الاستثمارات بالاعتماد على مصادر التمويل والزيادات في رؤوس الأموال والتضخم في أسعار الأصول.

أما بالنسبة لأصول القطاع في نهاية التسعة أشهر الأولى من العام الحالي بحسب نوع الشركات، أشارت «كامكو» الى أن الشركات التقليدية والبالغ عددها 20 شركة تستحوذ على حصة 43٪ من حجم أصول قطاع الشركات الاستثمارية، وقد شهدت أصول هذه الشركات أكبر انخفاضا خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010 مقارنة مع الشركات الاستثمارية الأخرى حيث انخفضت بنسبة 3,11٪ لتصل إلى 3,66 مليارات دينار مقارنة مع 3,77 مليارات دينار في نهاية عام 2009.

وجاء هذا الانخفاض في حجم أصول الشركات التقليدية نتيجة الانخفاض في محفظة الاستثمارات والتي تشكل 60,3٪ من حجم الأصول حيث تراجعت بنسبة 4,16٪ خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2010 لتصل إلى 2,33 مليار دينار مقارنة مع 2,43 مليار دينار في نهاية عام 2009، وقد تأثرت المحفظة الاستثمارية للشركات التقليدية نتيجة قيام بعض الشركات بعمليات بيع لجزء من أصولها الاستثمارية حتى تتمكن من تسديد ديونها المستحقة والتي تشكل عبئا كبيرا عليها نظرا لصعوبة إعادة جدولة تلك الديون، وبذلك يكون الحل أمام تلك الشركات التي لحقت بها خسائر فادحة واستنزفت جزءا كبيرا من حقوق مساهميها بزيادة رؤوس أموالها للتعويض ولإطفاء الخسائر التي لحقت بها وتنظيف قوائمها المالية من الخسائر.

أما عن أصول الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية والبالغ عددها 16 شركة فإنها تشكل 29٪ من إجمالي أصول قطاع الشركات الاستثمارية وذلك بعد استبعاد أصول كل من شركة دار الاستثمار والشركة الدولية للإجارة والاستثمار وذلك بسبب عدم توافر البيانات المالية لكلتا الشركتين، مع العلم أن أصول شركة دار الاستثمار بلغت حوالي 1,2 مليار دينار في نهاية عام 2008 قد شكلت حوالي 32٪ من إجمالي أصول الشركات الاستثمارية الإسلامية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية كونها من أكبر الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية في الكويت، وقد شهدت الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية انخفاضا في حجم أصولها خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2010 بنسبة 2,8٪ لتصل إلى 2,52 مليار دينار مقارنة مع 2,59 مليار دينار في نهاية عام 2009.

وقد كان العامل الرئيسي لانخفاض إجمالي أصول الشركات الاستثمارية التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية هو التراجع في المحفظة الاستثمارية والتي تشكل حوالي 60,5٪ من إجمالي حجم أصول تلك الشركات حيث انخفضت بنسبة 5,3٪ خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2010 لتصل إلى 1,52 مليار دينار مقارنة مع 1,61 مليار دينار في نهاية عام 2009.

أما بالنسبة للشركات القابضة والمدرجة ضمن قطاع الشركات الاستثمارية، فأفادت «كامكو» بأنها لم تتأثر مثل الشركات الاستثمارية التقليدية والإسلامية كونها تعتمد بطبيعتها على تنويع الاستثمارات وعدم الاعتماد بشكل كلي على الاستدانة حيث بلغت نسبة إجمالي الديون إلى حقوق المساهمين لهذه المجموعة 0,81 مرة وهي أقل نسبة إذا ما تمت مقارنتها مع الشركات الاستثمارية التقليدية والإسلامية وشركات تمويل الأفراد، وقد شهدت الشركات القابضة خلال فترة التسعة أشهر الأولى من عام 2010 نموا في حجم أصولها بنسبة 3,3٪ لتصل 1,83 مليار دينار مقارنة مع 1,78 مليار دينار في نهاية عام 2009.

ولم تطرأ أي تغييرات جذرية في حجم القروض الممنوحة لقطاع الشركات الاستثمارية منذ بداية عام 2009 وحتى سبتمبر من عام 2010 وذلك لعدة أسباب أهمها غياب السيولة النقدية وعدم قدرة بعض الشركات على الإيفاء بالتزاماتها المالية حيث لجأت بعض الشركات إلى إعادة جدولة تلك الديون، كما كان لتشدد البنوك في منح القروض لهذا القطاع دور أساسي في تراجع القروض الممنوحة للشركات الاستثمارية من 4,33 مليارات دينار في نهاية عام 2009 إلى 4,24 مليارات دينار في نهاية سبتمبر الماضي وذلك بنسبة انخفاض بلغت 2,2٪، وبالتالي ارتفعت نسبة الدين إلى حقوق المساهمين لتصل إلى 1,32 مرة وذلك نتيجة انخفاض إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 5,3٪ ليصل إلى 3,2 مليارات دينار في نهاية التسعة أشهر الأولى من عام 2010 مقارنة مع 3,38 مليارات دينار في نهاية عام 2009، وقد جاء ان هذا التراجع في حقوق المساهمين نتيجة الخسائر التي منيت بها معظم الشركات الاستثمارية نتيجة انخفاض قيمة المحافظ الاستثمارية والتي تم تحميلها على بند حقوق المساهمين في الميزانية العمومية للشركات لتأثر سلبا على الرافعة المالية والوضع المالي لتلك الشركات.

وفي تحليل لأرقام الرافعة المالية للشركات الاستثمارية والبالغ عددها 51 شركة استثمارية مدرجة ضمن قطاع الاستثمار في سوق الكويت للأوراق المالية كما في 30 سبتمبر 2010، لاحظت «كامكو» أن 12 شركة فقط لا تستوفي المعيار الذي تم وضعه من قبل بنك الكويت المركزي حيث تخطت الرافعة المالية لديها مرتين وهذا ما يضع تلك الشركات تحت ضغط تخفيض الرافعة المالية عبر سداد جزء من ديونها أو من خلال إعادة الرسملة التي تعتبر حاليا من الحلول الصعبة وذلك في مهلة أقصاها سنتان تم تحديدها من قبل البنك المركزي بدءا من يونيو 2010 وحتى نهاية يونيو من عام 2012.

على صعيد آخر، افادت «كامكو» بان الخسائر التي سجلتها 8 شركات من أصل 16 شركة تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية خلال فترة التسعة أشهر الأولى من العام الحالي، بلغت نحو 59 مليون دينار وهي أقل من الخسائر التي سجلتها نفس المجموعة من الشركات في الفترة نفسها من عام 2009، ومن المتوقع أن تزداد تلك الخسائر حيث ان هناك 8 شركات لم تعلن نتائجها بعد، أما الشركات الاستثمارية التقليدية والتي بمعظمها أعلنت نتائجها المالية، فقد سجلت خسائر إجمالية بلغت 70 مليون دينار مقارنة مع خسارة قدرها 113 مليون دينار في الفترة نفسها من عام 2009.

ولفتت «كامكو» الى ان تقريرها تضمن تصنيف الشركات الاستثمارية المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية إلى أربعة أنواع، هي: الشركات الاستثمارية التقليدية، والشركات الاستثمارية الإسلامية، والشركات القابضة، وشركات تمويل الأفراد، كما انه تم استثناء النتائج المالية التاريخية لكل من شركة دار الاستثمار والشركة الدولية للإجارة والاستثمار وذلك نظرا لعدم توافر البيانات المالية وإيقاف أسهمهما عن التداول منذ حوالي عامين، كما تم استبعاد جزء كبير من أرقام ميزانية شركة مشاريع الكويت القابضة كونها تتضمن الميزانية المجمعة لبنك برقان واكتفينا فقط بالأرقام العائدة إلى الشركة الأم.

توزيع الأصول حسب نوع الشركات الاستثمارية كما في 30 سبتمبر 2010

المصدر: بحوث كامكو والبيانات المالية للشركات الاستثمارية المدرجة

ديون القطاع وتوزيع أصوله حسب أنواع الشركات
توزيع الديون حسب أنواع الشركات الاستثمارية كما في 30 سبتمبر 2010

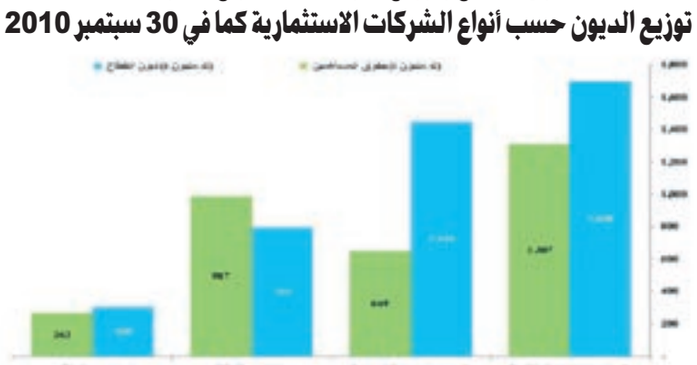

تآكل حقوق المساهمين

لاحظ تقرير «كامكو» ان الأرقام المعلنة عن حقوق المساهمين لا تطمئن إطلاقا إذ يتبين مدى تأثير انخفاض قيمة الاستثمارات والخسائر المتراكمة على قاعدة حقوق المساهمين للقطاع، مع العلم أن هناك عددا كبيرا من الشركات لديها قاعدة حقوق مساهمين صلبة ولا داعي لزيادة رأسمالها، حيث بلغ إجمالي الخسائر المستبقاة للقطاع نحو 508 ملايين دينار وهي لاتزال تضغط على قيمة حقوق المساهمين والتي بدورها في تراجع مستمر منذ عام 2008 لتصل إلى 3,2 مليارات دينار بعد أن كانت قد بلغت نحو 5,3 مليارات دينار نهاية عام 2007.

ودعت «كامكو» الى ضرورة إعادة هيكلة رأسمال القطاع وتقويته بزيادات كبيرة وشطب الخسائر المتراكمة، حيث يبدو أن عام 2011 سيكون صعبا على عدد كبير من الشركات الاستثمارية وذلك في ظل انعدام السيولة والتمويل والصعوبة في زيادة رؤوس الأموال حيث تحتاج الشركات الاستثمارية إلى نحو مليار دينار من الرساميل الجديدة لتقوية قاعدة حقوق المساهمين والعودة بها إلى مستوياتها المقبولة.

الشركات الاستثمارية والأزمة المالية

وحول ما اذا كانت الازمة قد انتهت بالنسبة لشركات الاستثمار أو لم تنته، اعتبر تقرير «كامكو» ان الازمة انتهت بالنسبة لبعض الشركات التي تمكنت من تخطي الأزمة وحافظت على جزء كبير من أصولها وهناك عدد كبير من الشركات مازالت تعاني من أزمة سيولة وخسائر وهي تحت وطأة ديون ثقيلة، حيث تشير الأرقام المعلنة لفترة التسعة أشهر من العام الحالي لقطاع الشركات الاستثمارية إلى أن القطاع لايزال تحت ضغط الخسائر وتراجع الإيرادات حيث بلغت الخسائر نحو 122 مليون دينار مقارنة مع خسائر قاربت الـ 205 ملايين دينار خلال الفترة المقابلة في عام 2009.

وبالتالي، فإن القطاع لايزال خاسرا وسيبقى كذلك حتى نهاية عام 2010 والنصف الأول من عام 2011 وذلك نتيجة التراجع المستمر في إجمالي الإيرادات التي انخفضت بنسبة 15٪ خلال التسعة أشهر الأولى من العام الحالي لتصل إلى 213 مليون دينار، حيث شهدت جميع مصادر الإيرادات انخفاضا خلال التسعة أشهر الأولى من عام 2010، وخصوصا إيرادات الاستثمارات والأتعاب والعمولات والتي تعكس البيئة التشغيلية الصعبة التي يواجهها القطاع.

الأهلي
صندوق الجازي النقدي
صافي قيمة الوحدة كما في 21 ديسمبر 2010
0.469 د.ك
مدراء الصندوق ووكلاء البيع
منافع Manafae
KAMCO كامكو
185 26 26
داخلي: 1551